شكراً رئيس/ة...

نشكر دولة الإمارات العربية المتحدة على جهودها المبذولة للعمل على تحقيق مستهدفات الأجندة 2030، حيث بذلت حكومة الإمارات جهودًا كبيرة لتعزيز مسار بعض الأهداف التنموية: فبخصوص الهدفين التنمويين 3 و8، بذلت الإمارات جهودًا لتعزيز صحة ورفاه مواطنيها، في إطار استراتيجيتها الرامية لتكون ضمن أفضل الأنظمة الصحية عالميًا، رغم هذه الجهود تختبر العمالة الوافدة تحديات مرتبطة بهيكل منظومة العمل الوطني التي تربط التأمين الصحي للوافدين بعقود العمل بصورة تجعلهم مهددين بفقدان التأمين في حال فقدانهم للعمل.

وبخصوص الهدف 7، تمتلك الإمارات رؤية تقدمية تكشفها استراتيجيتها للطاقة 2050، رغم ذلك لا تزال العمالة الوافدة التي يتركز جزء كبير منها في الوظائف منخفضة ومتوسطة الدخل تختبر تحديات في الوصول إلى مصادر الطاقة بصورة ميسورة التكلفة، كما تختبر العمالة الوافدة النشطة في قطاعات توصيل المياه والغذاء وصيانة البنية التحتية تصاعد التحديات الأمنية التي شهدتها الدولة، حيث تعيق التحديات قدرتهم على التمتع بمميزات العمل اللائق، وعلى رأسها الضمانات الاجتماعية والاقتصادية.

وبخصوص الهدف 11، لاحظنا مواصلة الإمارات جهودها لتطوير مدن أكثر شمولًا واستدامة، رغم ذلك لا تزال تحديات تحقيق مفهوم "المدينة الشاملة" للعمالة الوافدة التي يقيم جزء كبير منها كمنخفضي الدخل في مجمعات سكنية تبعد نسبيًا عن المناطق الخدمية والمرافق قائمة، ونقدر أن هذا الأمر يضع تحديات أمام العمالة الوافدة.

وهنا نطرح تساؤلات تشمل:

بخصوص الهدفين 7،و8 ما هي الاستراتيجيات التي تعتزم الحكومة تنفيذها لضمان تحقيق "عدالة الطاقة" للعمالة الوافدة وذوو الدخل المنخفض، وما هي الجهود المبذولة لتقليل الفجوة وبناء نظام ضمان اجتماعي للعمالة الوافدة؟

وبخصوص الهدف 11، ما هي خطط الحكومة لضمان مواكبة سياسات الإسكان العمالي والتوسع العمراني مبادئ المدن الشاملة للعمالة الوافدة؟

بينما بخصوص الهدف 17، كيف ترى الإمارات تعهداتها تحت الفقرة 35 في الأجندة نحو إنهاء الصراعات، التدخلات الخارجية والإحتلال؟ وما هي الخطوات المتبناة نحو التصديق على صكوك حقوق الإنسان المعنية بهذه الأمور؟